

اختبار الديمقراطية في تركيا:

تصفية السياسات القديمة وفترة حزب العدالة والتنمية

عبد الرحمن باباجان*

ملخص: تحاول هذه الدراسة الوقوف على المسار الصعب الذي مرت به الديمقراطية المؤسسية في تركيا من خلال استعراض أهم المراحل والإجراءات التي جرى تنفيذها للانتقال من نموذج استبدادي إلى نظام قائم على المبادئ الأساسية للديمقراطية، والتحديات التي واجهت عملية الانتقال، إذ جرت مواجهة صعوبات كبيرة في تصفية السياسات القديمة، وترى الدراسة أن تركيا بحاجة إلى دستور توافقي مدني، وهذا سيعني التخلص من ثقل الماضي غير الديمقراطي. الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، تركيا، حزب العدالة والتنمية، الدستور.

*جامعة إسطنبول
ميدبول، تركيا

The Democracy Test in Türkiye: Ending Old Policies and the Period of the AK Party

ABDURAHMAN BABACAN*

ORCID NO : 0000-0003-4703-1085

ABSTRACT: his study attempts to identify the difficult path that institutional democracy went through in Türkiye by reviewing the most important stages and procedures that were implemented to move from an authoritarian model to a system based on the basic principles of democracy, and the challenges that faced the transition process, The study believes that Türkiye needs a constitution of civil consensus, and this would mean getting rid of the weight of the undemocratic past.

Keywords: Democracy, Türkiye, AK Party, Constitution

*Istanbul
Medipol
University,
Türkiye

رئيس، تركيا
2023-(1/12)
169 - 198

من المهم أن نرى في أثناء دراسة التاريخ السياسي الحديث لتركيا، المسار الصعب لتحقيق الديمقراطية المؤسسية الحالية، مروراً بفترات الانهيار التي سببها الانقلابات العسكرية التي حدثت كل عشر سنوات في التاريخ القصير لفترة التعددية الحزبية منذ عام 1950.

إذا جرى التعبير عن ذلك بالإشارة إلى تصنيف هنتنغتون لموجات الديمقراطية¹، فيمكن القول: إن تركيا مرت بفترات صعبة في الانتقال من نموذج مركزي استبدادي إلى نظام قائم على المبادئ الأساسية للديمقراطية. لدرجة أن «الدمقرطة» في توصيف هنتنغتون: هي عملية غير خطية، وبناءً على حقيقة أن موجات «الدمقرطة» تتبعها تيارات عكسية في الفترات التالية، فإن الانتقال من فترة الحزب الواحد إلى الديمقراطية بسبب عدم وجود الثقافة السياسية الديمقراطية المستقرة في تركيا أيضاً - مرّ بمسار متقلب وصعب.

يمكن الإشارة إلى أن تأثيرات الحركات الديمقراطية العالمية تنتشر مثل كرات الثلج. وبالطبع، يجب أيضاً مراعاة حقيقة أن كرة الثلج يمكن أن تذوب في بيئات غير مواتية²، حيث إن تكوين البيئة اللازمة لترسيخ الديمقراطية في الثقافة السياسية - مرتبط بالأرضية الاقتصادية، وعملية التحوّل الاجتماعي، والبيئة السياسية الدولية وعمليات الاتصال المختلفة.

تحاول فكرة الديمقراطية الليبرالية الحصول على نظام متماسك من خلال الجمع بين التأثيرات المترابطة لبناء مؤسسة ديمقراطية على المستوى الوطني والعالمي. في هذا السياق، يتطور التحوّل السياسي لمصلحة الديمقراطية، ويعمل وفق المستوى الأمثل للتنمية الاقتصادية للبلد. بعبارة أخرى، في إطار التعزيز المتبادل، يمكن للاقتصاد أن يعمل كرافعة في السياسة لبناء المؤسسات السياسية والاقتصادية في البلاد. وذلك تماماً مثل نظرية «السلام الدائم» الشهيرة لكانط³، التي تفترض وجود علاقة إيجابية بين «الدمقرطة» الثقافات السياسية في البلدان والتقدم السلمي في السياسة الدولية، وتقوم على القيم الديمقراطية الليبرالية في تصميم العلاقات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العمليات المتعلقة بتحويل الأرضية الاجتماعية في الاقتصاد السياسي والسياقات الفلسفية مع تأثير التحضر والعولمة وما بعد الحداثة تشكل منظوراً جديداً لتقييم إسباغ الطابع الديمقراطي على السياسة. وبهذه الطريقة، يصبح لدينا مجتمع مدني شفاف ومستقل أكثر وضوحاً وفعالية، وتظهر أرضية ديمقراطية تؤدي إلى إدارة العلاقة القانونية والسياسية بين الدولة والفرد، وضمان حماية الفرد والحقوق الأساسية للفرد والمجتمع.

ويؤدي ذلك إلى بناء عملية تتطلب أن تكون الديناميكيات الاجتماعية أكثر انفتاحاً وشفافية لجميع الأفراد الذين يعيشون في البلاد. كما أنه يضع قضايا جديدة قائمة على الهوية في صدارة الساحة السياسية، إلى جانب أسئلة جديدة صعبة حول التعددية الثقافية.

عندما تتكيف موجات «الدمقرطة» للثقافة السياسية العالمية مع التجربة التركية، مع مراعاة القضايا المذكورة آنفاً، تظهر صورة متناقضة إلى حد ما. فالفترة بين الحربين العالميتين كانت وقت إنشاء دولة جديدة ذات نهج وتصميم من أعلى إلى أسفل في إنشاء الدولة إلا أن هذا يتناقض مع الجهود والمقاربات الهادفة إلى ترسيخ المؤسسات الديمقراطية في العالم الغربي، التي تطمح إليها الجمهورية الجديدة.

تقدمت تجربة «الدمقرطة» في تركيا -بهذا المعنى- على طريق لا يتداخل أبداً مع المعايير والإجراءات الديمقراطية العالمية. ونتج عن هذا ضعف هيكلي متكرر فيما يتعلق بالثقافة السياسية التركية في الفترات التالية.

ونتيجة لذلك ظهرت حتمية التشكيك في الأسس الهيكلية والأسباب الجذرية لبناء الثقافة السياسية في تركيا التي تهدف إلى التحوّل الديمقراطي وتعوّق المؤسسات الديمقراطية. وكما يسمي شومبيتر الديمقراطية «الترتيب المؤسسي لاتخاذ القرارات السياسية، حيث يكتسب الأفراد سلطة اتخاذ القرار من خلال الصراع التنافسي لكسب أصوات الشعب»⁴، فإن تركيا بهذا المعنى، بثقافتها السياسية المدنية الهشة المتعلقة بالحكم الديمقراطي، كانت تفتقر إلى الشروط التي لا غنى عنها لـ «مأسسة» الديمقراطية.

من ناحية أخرى، كانت هناك فجوات ومشكلات هيكلية في جعل هذه الحداثة أكثر ديمقراطية وليبرالية وتعددية، ولكن قبل كل شيء، جرى العثور على مشكلة منهجية أمام ترسيخ الديمقراطية وترسيخها في تركيا، حيث أظهر هذا الوضع نفسه في ثلاثة محاور رئيسية: (1) الضرر الناجم عن النضال الديمقراطي وانهايار النظام اللاحق لعملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد، (2) ظهور الصراعات القائمة على الهوية، (3) مشكلة إدارة الدولة القوية.⁵

انطلاقاً من حقيقة أن تركيا أصبحت أكثر عولمة من حيث العلاقات الاقتصادية والثقافية والخارجية في السنوات الأخيرة، وأن ثقافتها السياسية والاجتماعية تأثرت بشدة بعملية «التغريب» - فقد كشفت كل هذه العمليات عن آفاق جديدة حول تشكيل ثقافة سياسية تبني بنية اجتماعية حضرية جديدة. وقد كان لذلك آثار اقتصادية سياسية، مثل تطوير فاعلين اقتصاديين جدد، ولاسيما من الفئات الصغيرة والمتوسطة الحجم،

فضلاً عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي شكلت عملية التحول في مدن الأناضول، كما أن السياق الجديد لما بعد الحداثة فتح مساحة جديدة للهويات السياسية التي، من ناحية، تظهر بوصفها مؤشراً للتنمية، ومن ناحية أخرى، يمكن أن تظهر أيضاً على أنها هشاشة في إنشاء ديمقراطية ملموسة قائمة على نظام سياسي تعددي، قائم على واقع البنية التحتية للبلاد، ومع ذلك، أدى هذا التحول إلى تحول في السلطة في تركيا بقاعدتها السياسية والاقتصادية وعقلياتها.

يمكن تصنيف منظور التحول الديمقراطي والتحول في تركيا خلال فترة حزب العدالة والتنمية تاريخياً في ثلاث مراحل رئيسية: الأولى هي الفترة السنوات 2002-2007 التي يمكن عدّها فترة هيمنت عليها عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بالتوازي مع إصلاحات التحول الديمقراطي. والفترة الثانية هي فترة السنوات 2007-2013 التي يمكن التعبير عنها بوصفها تطور معايير كوبنهاغن إلى معايير أنقرة، وفي هذه الفترة، بدأت عمليات الإصلاح (على سبيل المثال، العلاقات المدنية العسكرية، والمفاهيم السياسية والقانونية والثقافية الجديدة ومن ذلك القضية الكردية، وحقوق الأقليات، ومشكلة الحريات، وما إلى ذلك) من أجل «مأسستها» بما يتماشى مع ديناميات الدولة في تركيا. والثالثة بدأت منذ عام 2013، وكانت فترة مليئة بالتطورات التي أدت إلى مسار متقلب في التحول الديمقراطي، حيث شهدت بعض العمليات التخريبية الجديدة داخل تركيا وخارجها.

عندما يجري النظر في المرحلتين الأوليين معاً، إلى جانب تغيير طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، فإن التصور السياسي والقانوني والثقافي الجديد الذي ظهر على أساس حقوق الإنسان والحريات هو الذي يشكّل الأجندة البارزة.

وفي هذا السياق، فإن حزب العدالة والتنمية تبوّأ -فيما يتعلق بعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي- حرية الفكر والمعتقد والتعبير والتجمع، والتحسينات القانونية والعملية السلمية فيما يتعلق بالقضية الكردية، وعملية الانفتاح على العلويين، وتركيز مع رؤية ليبرالية جديدة حول حقوق الأقليات. تاريخياً نُفذت في السياسة التركية سلسلة من الإصلاحات الدستورية والقانونية لإرساء الديمقراطية التي تغطي قضايا مثل تقليص أو إلغاء امتيازات الجيش التي تهيمن على المجال المدني والاجتماعي والثقافي.

وكما قال أونيش: كان البعد الأكثر أهمية للتغيير الإيجابي بلا شك التخفيض الدراماتيكي لقوة الجيش وتأثيره في السياسة التركية. وبهذا المعنى، فبالإضافة إلى

المشاركة النشطة للجيش في السياسة الداخلية لتركيا والوصاية المعلنة ذاتياً في الأمور المتعلقة بالعلمانية والوحدة الوطنية، فإن الموقف الدستوري والموقف المؤسسي لرئيس الأركان ومجلس الأمن القومي في الشؤون المدنية هما أيضاً عناصر مهمة توضح هذه العلاقة غير الصحية.⁶

مع هذه الفترة، بالتوازي مع تجريد العلاقات المدنية عن العسكرية، انفتح باب عصر جديد، حيث بدأت ردود الفعل الكمالية القديمة القائمة على سياسة صرامة ومتشددة من «العلمانية» وسياسة الهوية ذات البعد الواحد- تفقد قوتها وتأثيرها في هيكل الدولة، وتفسح المجال للتنوع وحرية التعددية؛ لذلك، فإن هذا التحول في العلاقات المدنية- العسكرية في العقد المذكور يستحق المناقشة بشكل أعمق، ولاسيما في العملية التي حدثت منذ فترة التعددية الحزبية التي بدأت في عام 1950 في تاريخ الجمهورية الحديثة، إلى درجة أن هذا شرط أساسي لإسباغ الطابع المؤسسي على الديمقراطية، وبخاصة في تركيا.

العلاقات المدنية- العسكرية والتحول

في حين أن إسباغ الطابع المؤسسي وأنظمة المجتمع المدني أفضل في البلدان الحديثة والمتقدمة، فإن تأثير الجيش في البلدان في عملية التحديث، وآليات صنع القرار والتنفيذ- يكون أقل فاعلية، ويقلل الحالات التي يمكن لنفوذ الجيش أن يتجاوز فيها الحدود.

ولأن الجيش أقدم مؤسسة تحديثية في تركيا منذ القرن التاسع عشر، فقد عمّ الشعور بأثر الجيش في كل مجال. تولى الجيش قيادة المجتمع والسياسة ولم يتركها قط، وإن مشروع التحول السريع والجذري في السنوات الأولى للجمهورية خلق أرضية للقوات المسلحة التركية للقيام بدور نشط.

ومن هنا فقد أصبح تقليدياً للجيش أن يرى نفسه بوصفه حارساً للدولة والمجتمع، بعيداً عن كونه مشروع تحديث وضمانة للنظام الجمهوري بالمعنى الضيق. وبالنظر إلى أطروحة دوفيرجر، التي تقول؛ إن الجيوش لديها دائماً القدرة على القيام بانقلاب والتدخل في السياسة بسبب هياكلها المجهزة جيداً والمنضبطة، يصبح إسقاط القضية على السياسة التركية أكثر وضوحاً حيث يختلف حجم تأثير الجيش السياسي وحدوده،

وفقاً للثقافة السياسية والبنية الاجتماعية والاقتصادية ومستوى «مأسسة» النظام السياسي في ذلك البلد.⁷

ويذكر تقرير لجنة التحقيق في الانقلاب والمذكرات الصادرة عن البرلمان التركي أن أهم دوافع العسكرية في بلد ما، التي تعمل على أسس فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية خلال عملية العسكرية تلك- هو وجود موافقة صامتة، مباشرة أو غير مباشرة، مرئية أو خلف الكواليس.⁸

تتلاقى العلاقات المدنية- العسكرية التي أقيمت خلال رئاسة مصطفى كمال أتاتورك ولاحقاً عصمت إينونو في تركيا مع نموذج الاختراق الشمولي الذي يكون فيه الجنود في قلب الحزب الحاكم.⁹ في هذه الفترة، كانت تركيا دولة ذات حزب واحد، وكان الجيش عنصرًا داعمًا مهمًا لذلك. مع هذا الجانب، أظهر الانتقال إلى الحكم متعدد الأحزاب العديد من الانعكاسات في المؤسسات المختلفة. وكان أحد المجالات التي تظهر فيها هذه التأثيرات هو اتجاه الجيش وطبيعته في التفاعل مع السياسة. ولعل هذا هو سبب تعرض السياسة التركية في فترة التعددية الحزبية لتدخلات عسكرية كل عشر سنوات.

دُمج مفهوم «الأمن القومي» الذي جرى تعريفه ومناقشته على أساس واسع في دستور عام 1961، وكان مصطلح «العدو المتخيل»، نتاج دستور عام 1982، حيث جرى التحجج «بالتهديد» المزعوم ضد المجتمع، وضد الجيش، وهذا أبقى الأخير على جدول الأعمال باستمرار، بل وأخذ موقعًا يهيمن ويحمي ويراقب البلاد والسياسة والمجتمع، وهكذا، اكتسب الجيش موقعًا ودورًا واضحًا بشكل بارز في البلاد.¹⁰

بحلول عام 2000 أصبحت هذه البيئة الكارثية والسلبية جاهزة للتغيير نتيجة الديناميات الداخلية والخارجية والبيئة الدولية المتغيرة مع نهاية الحرب الباردة، وانتشار العولمة والديمقراطية، وزيادة فعالية المجتمع المدني وأهمية عملية عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي عام 2002، أدى بروز حزب قوي مدعوم من الشعب، مدمج مع الديناميكيات الداخلية الجديدة لتلك الفترة- إلى تطورات مهمة فيما يتعلق بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

وفي السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان هناك تسارع خطير في عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وخلال هذه الفترة، جرى اتخاذ العديد من الخطوات؛ لإعادة تنظيم العلاقات العسكرية- المدنية من خلال تقليص الموقف السياسي وفعالية الجيش، إذ كان ذلك مخالفًا للمعايير الديمقراطية التي أكدتها



بروكسل، في إطار الإصلاحات الدستورية والقانونية. في حين تسارعت عملية نزع السلاح من السياسة التي يجب تبنيها في عملية التنسيق مع الاتحاد الأوروبي من أجل الحصول على ديمقراطية مستقرة ومؤسسية على أساس معايير كوبنهاغن، وإن العلاقة بين السلطات المدنية والعسكرية تغيرت لمصلحة المدنيين.

في أثناء تقييم التقدم الذي أحرزته تركيا في العلاقات المدنية العسكرية من عام 1998 إلى عام 2000، أكد الاتحاد الأوروبي أن السيطرة المدنية على الجيش لم تكن كافية.

وفي جميع التقارير المرحلية بعد عام 2000 جرى بشكل خاص تأكيد تأثير مجلس الأمن القومي في الحياة السياسية في تركيا؛ بل قيل في سياق نقدي: إنه الفاعل الرئيس في تحديد سياسة الأمن القومي، وأنه يؤدي دوراً نشطاً في العديد من القضايا المتعلقة بالحياة السياسية.¹¹

في ضوء هذه الانتقادات، بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية إصلاحات مهمة مع حزمة التكامل السابعة لجعل العلاقات المدنية-العسكرية أكثر ديمقراطية، وتحقيقاً للتوازن بينهما لمصلحة المدنيين. وأشارت هذه الإصلاحات إلى هدف إعادة الجيش إلى حجمه الطبيعي ليكون مؤسسة عادية مسؤولة عن وظيفتها الحقيقية، مع إنهاء وصايتها على السلطة التنفيذية.¹²

وفي هذا السياق، جرى سحب سلطة تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من رئيس الأركان، ومُنحَت لرئيس الوزراء.¹³ ومن خلال تقليل وتيرة اجتماعات مجلس الأمن القومي من مرة في الشهر إلى مرة كل شهرين، فإن الهدف من ذلك كان تقليل سلطة المجلس في وضع جدول الأعمال السياسي. وكان التعديل الذي تحقق إجراؤه في قانون

مجلس الأمن القومي والأمانة العامة لمجلس الأمن القومي - أهم إصلاح تحقق تنفيذه مع حزمة التكامل السابعة.

مع هذا التعديل، تغيّرت صلاحيات مجلس الأمن القومي إلى مجرد طابع استشاري بشأن صياغة سياسة الأمن القومي وتحديداتها وتنفيذها، وجرى تقديم مبادرة واضحة إلى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء لتنفيذها. وهكذا، أصبح مجلس الأمن القومي هيئة استشارية قانونية فقط.¹⁴

بالتوازي مع التغييرات التي تحقق إجرائها في صلاحيات مجلس الأمن القومي، اقتصر واجب الأمين العام لمجلس الأمن القومي أيضاً على القيام بخدمات السكرتارية للمجلس والوفاء بالواجبات التي يوكلها إليه أعضاء المجلس والقانون.

كما تضمنت الحزمة لوائح تتعلق بمراجعة الميزانية العسكرية من قبل محكمة الحسابات وإلغاء اختصاص المحاكم العسكرية في الجرائم التي يرتكبها مدنيون في وقت السلم كما هو محدد في المادة 58 من قانون العقوبات العسكري. وهذان التغييران هما خطوتان ديمقراطيتان جادتان جرى اتخاذهما في مجال نزع السلاح من سياسة الدولة.¹⁵

ومع الحزمة الثامنة التي جرى قبولها في مايو 2004 أُلغي شرط وجود ممثلين عن مجلس الأمن القومي في المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون ومجلس التعليم العالي من أجل الحد من تأثير الجيش في التعليم ووسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، جرى حذف حكم «قانون مراقبة ممتلكات الدولة المملوكة للقوات المسلحة باسم البرلمان التركي بموجب القانون وفقاً لمبدأ السرية الذي تتطلبه أجهزة الدفاع الوطني» من الفقرة ذات الصلة.

وأخيراً، وبإلغاء المادة 143 من الدستور، جرى إلغاء الوجود القانوني لمحاكم أمن الدولة واتُّخذت خطوة مهمة في مجال العدالة الجنائية.¹⁶

وكان هناك تطور مهم آخر هو إلغاء بروتوكول الأمن العام الموقع بين الجيش والمنظمة الأمنية في عام 1997، الذي كان يسمح للجيش بالتدخل في الأحداث الاجتماعية عندما يُعدّ ذلك «ضرورياً» ويمهد بسهولة الطريق أمام الانقلاب غير المباشر والمحتمل، كما جرى إلغاء بروتوكول «أماسيا»، الذي جرى انتقاده بشكل متكرر في تقارير الاتحاد الأوروبي، في عام 2010.¹⁷

ومع ذلك، فإن أحد أهم نقاط التحول في نزع السلاح من السياسة في تركيا هو استفتاء 12 سبتمبر 2010. ومع حزمة التعديل الدستوري هذه، جرى تغيير هيكل المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين، وكانت صلاحيات المحاكم العسكرية محدودة، وفتحت محاكمات مدنية ضد قرارات المجلس العسكري الأعلى، وطريقة محاكمة الجنود الذين نفذوا انقلاب 12 سبتمبر 1980، ومُنح رئيس البرلمان التركي وكبار البيروقراطيين العسكريين الحق في محاكمة المحكمة الدستورية، وجرى منح المواطنين حق تقديم طلب فردي إلى المحكمة الدستورية.¹⁸

بدأت الآن التقارير المرحلية اللاحقة الصادرة عن مفوضية الاتحاد الأوروبي في تأكيد التقارب المتزايد مع معايير كوبنهاغن على طريق إسباغ الطابع الديمقراطي على العمليات السياسية، مع الإشارة إلى اللوائح في العلاقات المدنية-العسكرية. في هذا السياق، جرى إدراج القضايا المتعلقة بالحد من الآثار المستمرة للجيش في المجال المدني والتعليم في اللوائح القانونية التي صدرت بين عامي 2012 و2015.

مرة أخرى، كشفت إزالة دروس الأمن القومي من المدارس الثانوية¹⁹ في 25 يناير 2012، التي تُعدّ واحدة من موروثات أجواء الانقلاب في الثمانينيات للسيطرة على المجتمع - عن تغيير مسار رمزي مهمّ في منظور الديمقراطية المدنية.

بالإضافة إلى ذلك، في عام 2013 جرى قبول اللائحة المعدّلة للمادة 35 من قانون الخدمة الداخلية. ومع هذا التغيير المهم، جرى تغيير الوصف الوظيفي للقوات المسلحة التركية من عبارة «حماية الوطن التركي والجمهورية التركية» إلى «الدفاع عن الوطن التركي ضد التهديدات من الخارج، وتوفير الردع، والخدمة خارج الحدود بقرار من البرلمان والحكومة التركية، والمساعدة في ضمان السلام الدولي».

ومع اعتماد حزمة الأمن الداخلي في آذار/ مارس 2015، أُعيد ترتيب واجبات الشرطة والدرك وسلطاتهما، وهذا مهّد الطريق لزيادة السيطرة المدنية على الدرك. وبهذه الحزمة، أصبح تعيين موظفي الدرك ونقلهم مهمّة وزير الداخلية.²⁰

وقد دخلت هذه الإصلاحات واللوائح التي غيّرت الهيكل السياسي والمؤسسي لتركيا بعمق، مرحلة جديدة مع محاولة الانقلاب العسكري في 15 يوليو/ تموز 2016 الذي شهدته تركيا على الرغم من الأرضية التي جُهّزت لتقليل الوصاية العسكرية طوال العملية، حيث جرى بعد النجاح في صد محاولة الانقلاب، تعميق الخطوات السابقة، ونفّذت خطوات جديدة امتدت إلى العناصر الهيكلية، مثل جودة التعليم العسكري وهيكل الأفراد.

أول التغييرات التي طُبِّقت على اللوائح المتعلقة بالهيكل المؤسسي كانت التغييرات في التنظيم الداخلي لوزارة الدفاع الوطني. بالإضافة إلى الترتيبات الأساسية التي تحقق إجرائها سابقاً فيما يتعلق بهذا الهيكل، جرى إدخال ترتيبات قانونية جديدة من شأنها أن تضمن بشكل كامل الانتقال السياسي للقوات المسلحة التركية تحت سيطرة وزارة الدفاع الوطني. في هذا السياق، أخضعت هيئة الأركان العامة وقيادة القوة بشكل منفصل لوزارة الدفاع الوطني بموجب المرسوم بقانون رقم 669 بتاريخ 25 تموز / يوليو 2016. وبهذا المعنى، فإن تحديد الكوادر في القوات المسلحة التركية والقرارات والتكليفات المتعلقة بالكوادر الجديدة جرى أخذها من هيئة الأركان العامة وقيادة القوة ونقلها إلى سلطة وزارة الدفاع الوطني.²¹ وقد كان هناك تغيير مهم آخر في 2017 حول صلاحيات مجلس الشورى العسكري وبعض التفصيلات والإجراءات الإدارية التي نُقل تحديدها من الجيش إلى الحكومة المدنية.

بالإضافة إلى ذلك، جرى تغيير هيكل عضوية المجلس ليكون في الغالب مدنيًا. مرة أخرى، بموجب المرسوم نفسه، أصبحت القيادة العامة لقوات الدرك وقيادة خفر السواحل تابعة لوزارة الداخلية.²²

بالإضافة إلى هذا، وبوصف ذلك خطوة إلى الأمام على اللوائح التي تضيق نطاق القضاء العسكري - جرى إنهاء عمل أجهزة القضاء العسكري بالكامل من خلال التعديل الدستوري عام 2017.

كان التغيير الرئيس فيما يتعلق بهيكل الموظفين هو أن نظام تعيين الموظفين وإجراءاته أصبحا مرتبطين بالكامل بالحكومة المدنية، وبموجب المرسوم بقانون رقم 671 تاريخ 15 أغسطس 2016، جرى تغيير إجراءات تعيين رئيس الأركان، ثم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 4، جرى ضمان الرقابة والإشراف المدني في تعيينات الضباط الآخرين، ولا سيما رئيس الأركان العامة.

كما جرى إدخال لوائح جادة فيما يتعلق بالجودة والهيكل التنظيمي الداخلي للتدريب العسكري. في هذا الاتجاه، جرى إغلاق المدارس الثانوية العسكرية بالكامل بموجب المرسوم رقم 669، وتحقق تجميع مؤسسات التعليم العسكري والمدارس الحربية والأكاديميات الحربية تحت سقف جامعة الدفاع الوطني المنشأة حديثًا.

وهكذا، فإن المهام التي اضطلعت بها كل من قيادة أكاديميات الحرب ومدارس ضباط الصف لسنوات، التي عينَ رئيسها الرئيس التابع لوزارة الدفاع الوطني - جرى

تحويلها إلى المعاهد والمدارس المهنية التابعة لجامعة الدفاع الوطني، حيث أصبح رئيس الجامعة ونائباً لرئيس الجامعة وعمداء الكلية الحربية من المدنيين.

وبالتوازي مع ذلك، كان إنشاء منهج جديد يتماشى مع إعادة تشكيل محتوى التعليم العسكري وجودته على أساس المعايير الديمقراطية وتشكيل جودة التعليم على هذا الأساس - بمثابة تغيير جذري للغاية في هذا السياق.

بالإضافة إلى ذلك، جرى إلغاء الحالة الفعلية المستقلة لنظام الصحة العسكري وتجميعها تحت إشراف وزارة الصحة، وترتبط الأكاديميات الطبية والمستشفيات العسكرية بوزارة الصحة وجامعة العلوم الصحية.²³

في ضوء ذلك، من وجهة نظر عامة، من الضروري إضافة فترة ما بعد 15 يوليو 2016 بوصفها مرحلة منفصلة إلى تحليل المرحلة الثلاثية الذي أجراه سابقاً هيل وأوزبدون، الذي يصنف العلاقة في فترة حزب العدالة والتنمية بين الجيش وحكومة حزب العدالة والتنمية.

وفي التصنيف ذي الصلة، جرى تصنيف مراحل نهج الهيكل العسكري في تركيا تجاه حكومة حزب العدالة والتنمية على النحو الآتي: (1) فترة الصراع الخاضع للسيطرة (الفترة 2002-2006)، وذلك باستمرار ضغط الجيش على الحكومة في قضايا مثل العلمانية والدولة الموحدة، وفي القضايا والمواقف الأخرى المثيرة للجدل، كشرعية الحكومة وسلطة صانع السياسة لقبولها تدريجياً، (2) التعبير بوضوح عن معارضة قادة الجيش للحكومة في 27 نيسان/ أبريل 2007 وهي فترة التحدي والأزمة المبيّنة في البيان الصحفي الذي نُشر على الإنترنت. (3) فترة الانسحاب بعد 2007، وتمثلت في إقناع القادة - بالضرورة - بالتراجع إلى الخلفية والبقاء هناك، حتى مع استمرار التوترات بين الجيش والحكومة.²⁴

كانت التغييرات الدستورية والقانونية والمؤسسية التي نوقشت بالتفصيل آنفاً هي الديناميكيات الرئيسة التي أدت إلى نشوء ظاهرة «الانسحاب القسري» للوصاية العسكرية في فترة ما بعد عام 2007، المذكورة في الفئة الثالثة هنا.

ومع ذلك، أظهر 15 تموز 2016 أنه يجب هذه المرة بناء مرحلة جديدة على العقلية وأشكال الفهم والثقافة السياسية المؤسسية والفلسفة وطريقة التعليم، التي ستكون مرحلة تعبر عن تحول طويل الأجل. وهذه هي بالضبط العملية التي شرعت فيها تركيا على المستوى القانوني والمؤسسي بعد 15 تموز.

في هذا الصدد، فإن قراءة محاولة انقلاب 15 تموز باعتبارها علامة فارقة في العديد من المجالات على المدى القريب هي أيضاً قراءة صحيحة من حيث تراجع الوصاية العسكرية التي ناقشناها، وتحول العلاقات المدنية- العسكرية على أساس الأعراف الديمقراطية.

رؤية سياسية جديدة

أصبح المجتمع المدني أكثر نشاطاً ووضوحاً وفعالية في تشكيل القضايا الاجتماعية والسياسية من خلال تعزيز آليات المساءلة والرقابة في إطار الديمقراطية مع الرؤية السياسية الجديدة.

في هذا السياق، جرى اتخاذ العديد من الترتيبات القانونية لضمان الامتثال للتشريعات الدولية لحقوق الإنسان. وجرى تطبيق ممارسات متقدمة للغاية لضمان السيطرة المدنية على البيروقراطية العسكرية. في الوقت نفسه، جرت محاولة بناء هيكل سياسي قائم على الحقوق والحريات الأساسية من أجل تعزيز سيادة القانون وتطبيع الحياة الاجتماعية.

من ناحية أخرى، تحققت إجراءات تشريعية مهمة من أجل إيجاد حلول لمجموعة واسعة من قضايا حقوق الإنسان، ومن ذلك توسيع نطاق حريات الأقليات العرقية والدينية، وضمان حرية التعبير وفقاً للسياق الدولي.

أنهى حزب العدالة والتنمية، الذي وصل إلى السلطة في نوفمبر 2002، حالة الطوارئ التي استمرت مدة 23 عاماً في 30 نوفمبر 2002 بوصف ذلك خطوة أولى حاسمة، وكان ذلك بداية لتطبيع العلاقات الاجتماعية والحياة الثقافية في منطقتي الأناضول الشرقية والجنوبية الشرقية وصارت شعوب المنطقة مرتاحة من ضغوط نظام الفترة غير العادية، وهي خطوة حاسمة لها أيضاً جانب رمزي حيث إنها كانت تعني الخطوة الأولى للخلاص.

ومع التركيز على الإصلاحات التي يتعين تحقيقها في عملية التقدم في الاتحاد الأوروبي منذ الفترة الأولى، أطلقت الحكومة مبادرة لرصد تنفيذ إصلاحات حقوق الإنسان ومراقبتها وتطويرها في هذا المجال من خلال مجموعة مراقبة الإصلاح التي أنشأتها في سبتمبر 2003.

وفي مسألة أكثر تحديداً في هذا السياق، جرى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن النزاعات المسلحة للأطفال، وهو جزء من التشريع الدولي لحماية حقوق الطفل، من قبل الحكومة في أكتوبر 2003. في العام نفسه جرى إنشاء



مركز التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التابع لقوات الدرك وتقييمها تحت إشراف وزارة الداخلية. وتهدف هذه المؤسسة إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها العسكريون الذين يخدمون في الوحدات العسكرية؛ للإسهام في تعزيز القانون وتنمية الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع.²⁵

مع التعديل الذي أُدخل على قانون العقوبات العسكري وقانون إنشاء المحاكم العسكرية وقواعد إجراءاتها في يناير 2004، جرت مواءمة عمل وإجراءات المحاكم العسكرية مع المحاكم المدنية.²⁶ واکتملت عملية تكييف البروتوكول رقم 13 للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الذي يلغي عقوبة الإعدام في جميع الظروف، مع القانون المحلي التركي، ودخل حيز التنفيذ في تشرين الأول/ أكتوبر 2005.²⁷ وجرى تعديل نظام التوقيف والاحتجاز والاستجواب، وهو أحد الأنظمة التي توسع حقوق المعتقلين، في يناير 2004، وجرى تجديد نظام تسجيل الموقوفين، وفتح الفحص الطبي للمعتقلين للمراقبة المستقلة عن الشرطة.

وسُنَّ قانون الوصول إلى المعلومات الذي أُعد لتأمين الحق في المعلومات، واعتمد قانون الإرهاب والتعويض عن الأضرار الناجمة عن مكافحة الإرهاب في يوليو 2004، وجرى إعادة كتابة قانون العقوبات التركي وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وجرى اعتماده بهذا المحتوى الجديد في سبتمبر 2004.

وفي هذا السياق، جرى فرض عقوبات جنائية مهمة على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وهي من بين الجرائم المحددة في القانون الجنائي الدولي في قانون الإجراءات الجنائية، وأصبح قانون الإجراءات الجنائية الجديد، الذي يتضمن أيضاً تدابير لمنع التعذيب وسوء المعاملة - حجر زاوية مهمًا في وصول البلاد إلى أساس قانوني يتماشى مع المعايير الدولية.²⁸

في نطاق التغييرات القانونية التي تحقّق إجرائها على البث وتعلم أو تعليم لغات ولهجات أخرى غير التركية - جرى افتتاح دورات لغة جديدة²⁹ وإنشاء البث الإذاعي والتلفزيوني بلغات مثل الكردية والعربية واللازية.³⁰ وصدر قانون الصحافة الجديد، وألغيت الممارسات التي أدت إلى إغلاق دور النشر ومصادرة معدات الطباعة، وصدرت سلسلة من اللوائح لتعزيز حرية الصحافة.

وجرى التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تُسمى العقود المزدوجة، في نطاق المادة 90 من الدستور وتحويلها إلى قانون محلي.

مرة أخرى، صدّقت تركيا على الميثاق الاجتماعي الأوروبي وطبقت اللوائح لضمان المساواة بين الرجل والمرأة. وقد بدأت الجهود لتوسيع نطاق حرية المعتقد والعبادة بما في ذلك مطالب الأقليات الدينية. وجرى تأكيد أنه من أجل منع الإدانة بأفكار غير عنيفة في نطاق حرية التعبير³¹، جرى إجراء تعديل على المادة 216 من قانون المعارف التقليدية الجديد الذي اعتمد في سبتمبر 2004.

في حين جرى تصعيب شروط إغلاق الأحزاب السياسية، تحقّق تسهيل شروط إنشاء الجمعيات بشكل متوازٍ. ومع التعديل الذي أدخل على قانون الاجتماعات والمظاهرات، جرى إلغاء الأحكام التي تمنع حرية التجمع السلمي إلى حد كبير. ومع قانون الجمعيات الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ في نوفمبر 2004، جرى تخفيف سيطرة السلطة العامة على الجمعيات بشكل ملحوظ.³²

وفي محاولة لتعزيز نظامها القانوني المحلي من خلال الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وقعت تركيا في سبتمبر 2005 على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي يوليو 2005، جرى اعتماد قانون الأشخاص المعوقين من أجل حماية حقوقهم وتطويرها. إن هذا القانون مهم للغاية؛ لأنه يضمن حق الأشخاص المعوقين في عدم الاستبعاد أو التمييز ضدهم في الحياة الاجتماعية، فضلاً عن جعل هذا التمييز من فئات الجرائم التي يغطيها قانون العقوبات التركي من الآن فصاعداً.

ومع التعميم الصادر عن وزارة العدل في يناير 2006، جرى توجيه مكتب المدعي العام للتعامل مع تشريعات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في سياق حرية التعبير والرأي، وطلب منه مراقبة التحقيقات الجنائية ضد وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية على أساس شهري. ومع تعديل آخر في قانون الاستيطان في سبتمبر 2006، جرى إلغاء الأحكام التمييزية ضد المواطنين العجزة.³³

خلال هذه الفترة - كما ذكر من قبل - افتتحت دورات خاصة، وبدأت المطبوعات بلغات ولهجات غير التركية، ولأول مرة في تاريخ التلفزيون التركي، بدأت قناتان تلفزيونيتان تبثان باللغتين العربية والكردية.³⁴ ودخلت التعديلات التشريعية التي تنص على الحق في الدفاع وإجراء المقابلات في السجون بلغات غير التركية حيز التنفيذ.

مرة أخرى، في هذا السياق، جرى توسيع نطاق السياسة الديمقراطية، وهو ما سمح للأحزاب السياسية بعمل دعاية بلغات أخرى غير التركية. وإحدى أهم نقاط الانهيار في هذه الفترة هي أن الرئيس سيتم انتخابه مباشرة من قبل الشعب نتيجة استفتاء عام 2007، الذي أدى إلى عملية أكثر ديمقراطية وانفتاحاً من حيث معايير المشاركة الديمقراطية.³⁵

وجرى اتخاذ خطوة مهمة لرفع الحظر عن ارتداء الحجاب في المؤسسات التعليمية، الذي يُعدّ أحد مشكلات حقوق الإنسان المزمّنة في تركيا. ونتيجة للقرار الذي اتخذته البرلمان التركي في فبراير 2008، جرى إجراء تعديلات على المادة 10، التي تنظم «المساواة أمام القانون»، والمادة 42 التي تنظم «الحق في التعليم»، لضمان الحرية الفردية والعامّة.

وجرت تغذية هذه العملية وتعميقها من خلال التنظيم في حزمة «الدمقرطة» عام 2013، حيث جرى رفع حظر الحجاب في المجال العام.³⁶ في عام 2008، جرى تعديل المادة 301 من قانون الإجراءات الجنائية في سياق تعزيز الإجراءات القانونية لحماية حرية التعبير، وكان فتح تحقيق جنائي في نطاق المادة خاضعاً لإذن وزير العدل.

ومع التعديل الذي أُدخِل على قانون المؤسسات رقم 5737، جرى توسيع نطاق حرية إنشاء المؤسسات والجمعيات وتسهيل حيازة ممتلكات المؤسسة والدخل من الخارج والتعاون مع المؤسسات الأجنبية.

وفي عام 2009 جرى تنظيم ورش عمل للعلويين من أجل جلب المشكلات الأساسية للعلويين إلى جدول الأعمال والعمل على إنتاج حلول دائمة.³⁷ اكتسبت ورش العمل هذه التي تعبر عن جهد لإلغاء السياسة القائمة على الهوية تماماً في تركيا، وسلسلة الدراسات التي أجريت طوال العملية - بعداً ملموساً وجديداً مع اقتراح القانون المقدم من حزب العدالة والتنمية إلى رئيس البرلمان في 20 أكتوبر 2022.

وهذا مهم جداً أيضاً من حيث عرض بوادر الرؤية والمنظور السياسيين القادمين. وقد جرى بحث تخصيص الأماكن الضرورية مع مراعاة الظروف والاحتياجات المحتملة للبلدة والمنطقة المخططة، في إعداد مخططات تقسيم المناطق، ووفقاً لاقتراح القانون ذي الصلة؛ يمكن إنشاء «بيوت الجمع» في المقاطعات، بشرط الحصول على إذن من المسؤول المدني، وأن تتوافق مع تشريعات تقسيم المناطق؛ وستكون البلديات الحضرية والبلديات وبلديات المقاطعات الحضرية قادرة على تنفيذ بناء «بيوت الجمع» وصيانتها وإصلاحها، حيث يجري تنفيذ الثقافة والخدمات الدينية للعلويين البكتاشيين وتقديم الدعم المادي؛ وستكون الإدارات الإقليمية الخاصة قادرة على تنفيذ بناء المعابد وصيانتها وإصلاحها، والأصول الثقافية والطبيعية، والنسيج التاريخي والأماكن ذات الأهمية من حيث التاريخ الحضري، وسيجري توفير مياه الشرب والمياه الصالحة للشرب المخفضة أو المجانية المقدمة من البلدية والشركات التابعة لها إلى «بيوت الجمع» وستغطي وزارة الثقافة والسياحة نفقات الإضاءة الخاصة بها.³⁸

ويهدف ذلك أيضاً إلى أن تُطبَّق التغييرات والتطورات المذكورة بشأن العلويين - على الآشوريين والنُصيريين واليزيديين والكلدانيين، وفي هذا الاتجاه قُرِّر اتخاذ خطوات جديدة نحو تنفيذ اللوائح القانونية فيما يتعلق بالحق في العبادة والتعليم والتنظيم، بما يتماشى مع المعتقدات الدينية لهذه الجماعات الدينية المختلفة.

خَلقت حزمة «الدمقرطة» في عام 2013 التي تُعدّ واحدة من أكثر الأطر التنظيمية شمولاً في الفترة الماضية - مجالات واسعة جداً فيما يتعلق بالمعايير الديمقراطية بما في ذلك اللوائح القانونية والإدارية. وكانت نقاط التحسين الرئيسة الحاسمة فيما يتعلق بالحقوق المدنية، بصرف النظر عن العناوين المذكورة آنفاً، على النحو الآتي: تسهيل تنظيم الأحزاب السياسية، وإزالة الحواجز أمام العضوية في الأحزاب السياسية، وزيادة

العقوبات على جرائم الكراهية، وتوسيع نطاق جرائم التمييز وزيادة الردع، وإنشاء مجلس مكافحة التمييز والمساواة، وأخذ آراء الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والنقابات العمالية، وإطالة مدة الاجتماعات والمظاهرات والمسيرات، وإلغاء المفوض الحكومي المسؤول عن مراقبة الاجتماعات، والمظاهرات والمسيرات، والسماح بتعليم لغات ولهجات مختلفة في المدارس الخاصة، وتوفير الحماية القانونية للبيانات الشخصية، وإنشاء لجنة مراقبة الإنفاذ القانوني للشرطة وغيرها.³⁹

ومع لفت الانتباه إلى كل هذه التطورات فيما يتعلق بتوسع مجال الحقوق الثقافية والمدنية والسياسية، لا بد من تأكيد أن العملية الأكثر إزعاجاً التي مرت بها البلاد في الآونة الأخيرة، حدثت بالضبط في هذه الفترة.

وفي واقع الأمر، جرى تسريع الجهود لحل القضية الكردية، التي كانت القضية الأكثر إشكالية وتعثراً في تاريخ تركيا الحديث، على أساس المصالحة الاجتماعية، في هذه الفترة أيضاً.

في هذا السياق، كان آخر رابط في هذا المسار، الذي جرت تجربته عدة مرات من قبل ولكن تعذر تحقيقه لأسباب عديدة مختلفة- هو «عملية الحل» التي أُطلق عليها على نطاق واسع اسم «الانفتاح الديمقراطي»، التي روج لها رجب طيب أردوغان الذي كان رئيساً للوزراء في ذلك الوقت، باسم «الوحدة والأخوة الوطنية»، وقد وصل تصميم الحكومة على إيجاد حل سلمي إلى مستوى جديد عندما بدأت وحدات مختلفة في الدولة محادثات مباشرة مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، كما أعلن أردوغان علناً ذلك لأول مرة في عام 2012.

في هذا السياق، سُمح لأوجلان، الذي كان يُسمح له سابقاً فقط بمقابلة محاميه وعائلته، بلقاء وفود حزب الشعوب الديمقراطي «ها دا با» وسابقاً «بي دي بي» بانتظام في فترة زمنية معينة. كما عقد العديد من مؤسسات الدولة ومسؤولي المخابرات اجتماعات منتظمة مع أوجلان خلال هذه الفترة لإنهاء عملية العنف والإرهاب.

أثمرت هذه الجهود أولى الثمار الملموسة في 21 مارس 2013، عندما أمر أوجلان حزب العمال الكردستاني «بإخراج جميع عناصره المسلحة من تركيا». بعد هذه الدعوة، قرر حزب العمال الكردستاني إنهاء أعمال العنف التي يمارسها. على الرغم من أن هذه الفترة، المسماة بعملية الحل، جلبت معها سلسلة من الأزمات، إلا أن تصميم الحكومة في هذه العملية مكن من التغلب على العديد منها. ولكن صراع حزب العمال الكردستاني

على السلطة داخل نفسه، وحقيقة عدم وجود رد واضح من المنظمة الإرهابية على دعوات أو جلان لإلقاء السلاح - ظلاً أكبر عقبة أمام الحل السلمي طوال العملية.

على الرغم من كل شيء، فإن العلامة الأولى المهمة حول ما ستجلبه السنوات القادمة جرى تقديمها في 7 فبراير 2012 مع استمرار عملية التسوية. كانت تسريبات محادثات أو سلو التابعة لجهاز المخابرات الوطنية مع حزب العمال الكردستاني بشأن أجندة إنهاء الإرهاب وما تلاها من استدعاء وكيل وزارة المخابرات من قبل النيابة العامة في شباط/ فبراير 2012 للإدلاء بشهادته، علامات على فترة جديدة وصعبة بالنسبة لتركيا. بعد ذلك، بدأت في تركيا أعمال الشغب في حديقة تقسيم جيزي في مايو 2013 ومحاولات نشر العنف في جميع أنحاء البلاد من خلال هذه الأحداث، وفي نهاية العام (17-25 ديسمبر 2013)، حاولت منظمة غولن الاستيلاء على السلطة بشكل غير قانوني من خلال هيمنته على الجهاز القضائي والأمني.

في هذه المرحلة، من الصعب جداً القول: إن هذه السلسلة من الأحداث، التي جرت في الوقت نفسه وتحتوي على أكبر الحواجز الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية لتاريخ تركيا الحديث - قد اجتمعت بالصدفة.

وقد تزامنت تصريحات مسؤولي حزب العمال الكردستاني ورسائله مباشرة بعد مقتل ثلاث نساء من حزب العمال الكردستاني في باريس في يناير -2013 مع أعمال الشغب في حديقة غيزي في تقسيم، ومع أنشطة البيروقراطيين المدنيين والعسكريين التابعين لغولن الذين عملوا على تقويض عملية الحل مع حزب العمال الكردستاني والتلاعب بها، وهذا يقدم بعض الوضوح عند التقاط الصورة الكاملة.

تمثلت أكبر أزمة خارجية أثرت في عملية التسوية في دخول داعش إلى عين العرب (كوباني) في الجزء الشمالي من سوريا، بجوار الحدود التركية، في سبتمبر 2014. أولاً وقبل كل شيء، جرى توطين النساء والأطفال الفارين من المنطقة في منطقة سوروج في شانلي أورفة؛ وبدأت وزارة الداخلية، وإدارة الكوارث والطوارئ، والحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية في تقديم مساعدات إنسانية جادة وتوفير المأوى.⁴⁰

على الرغم من ذلك، اختفت العملية السياسية مع تصريحات مسؤولي حزب الشعوب الديمقراطي التي نصت على أن الحكومة يجب أن تتبع سياسة أكثر نشاطاً في عين العرب، فضلاً عن الدعوة القاسية والمهددة من المجلس التنفيذي لحزب الشعوب الديمقراطي والرئيس المشارك صلاح الدين دميرتاش - التي أسفرت عن أعمال العنف



التي وقعت بين 6-8 أكتوبر 2014 وعن مقتل 37 شخصًا، وإصابة 761 شخصًا، وإرهاب الشوارع في بعض المناطق الحضرية في شرق الأناضول وجنوب شرقه، وتدمير العديد من الممتلكات العامة والخاصة.⁴¹ وفي العملية التي تلت ذلك، أصيبت العملية السياسية بالكامل مع قتل ثلاثة جنود كانوا يتسوقون في منطقة مركز يوكسك أؤفا.

في النهاية، انتهت الأحداث بين عشية وضحاها برسالة من أوجلان إلى حزب الشعوب الديمقراطي. ومع ذلك، فإن أحداث عين العرب هي بلا شك أكبر نقطة كسر سلبية شهدتها تسوية قضية حزب العمال الكردستاني في الفترة الأخيرة في سياق عملية الحل.

أصبح عنف حزب العمال الكردستاني، الذي بدأ مع أحداث كوباني، ممنهجًا بعد الانتخابات العامة في 7 يونيو 2015. وهذه الإستراتيجية الجديدة، التي تُسمى «إجراءات الخنادق» -كما تعيّن فهمها لاحقًا- جرى وضعها موضع التنفيذ من قبل حزب العمال الكردستاني بوصف ذلك حرب مدن جديدة، وجرت إنشاء البنية التحتية والاستعدادات لها بينما كانت عملية التسوية لا تزال جارية.

في هذه العملية، كان كفاح الحكومة لتدمير الألغام والذخيرة صراعاً صعباً للغاية ومتطلباً وبطيئاً؛ بسبب الحساسية القصوى لحماية حياة سكان المنطقة وممتلكاتهم. وكانت هناك تكاليف باهظة واجهتها تركيا، وبخاصة الخسائر في الأرواح، ونقل السكان المدنيين إلى مناطق آمنة مختلفة، وتدمير بعض المناطق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حزب العمال الكردستاني الذي تعاملت معه الدولة في أثناء الحديث عن السلام بدأ بهذا المسار الخطير الذي تسبب في إزهاق أرواح الجنود ورجال الشرطة الذين جاؤوا إلى الخدمة من كل ركن من أركان البلاد. علاوة على ذلك، فإن حقيقة إعداد البنية التحتية لذلك في مناخ يجري فيه الحديث عن الآمال في إيجاد حل هي قضية مهمة للغاية - ستؤدي إلى معاناة البلاد اجتماعياً؛ لهذا السبب، فإن النتيجة الطويلة الأمد الوحيدة التي ظهرت وستظهر هي أنه لا يوجد اتصال ببناء مع حزب العمال الكردستاني أو حتى حزب الشعوب الديمقراطي⁴²، والردّ الوحيد الذي يجب أن تقدمه الدولة هو الردّ العسكري.

ما يجب ملاحظته هنا بشكل خاص هو حقيقة أنه على عكس بعض التعليقات الواردة من الخارج، تشير هذه الأحداث إلى مرحلة انتقالية جديدة، لا أنه وضع مشابه للوضع في التسعينيات.

في الواقع، لوحظ أن مقاربة وحدات إنفاذ القانون العسكرية التابعة للدولة في العمليات التي نُفذت من خلال إجراءات الخندق هي نهج يركز على الإنسان ويقوم على الحقوق المدنية بشكل أكثر وضوحاً مما كان عليه في الماضي.

أظهرت التطورات في فترة العام الذي أعقب عمليات الخنادق أن تركيا ستشهد فترة صعبة للغاية من حيث الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فترة من الوقت.

وقد بدأ تنظيم غولن (المعروف لاحقاً باسم منظمة غولن الإرهابية أو صار يُعرف اختصاراً في تركيا بمنظمة فُتُو)، وهو منظمة تشكلت في مختلف وحدات الدولة في السنوات الأربعين الماضية - محاولة الانقلاب العسكري في 15 تموز/ يوليو 2016، بوصفها استمراراً للصراع على السلطة داخل الدولة الذي ظهر علناً خلال عملية 17-25 ديسمبر 2013، مرة أخرى، ولكن هذه المرة بشكل أساسي، للاستيلاء على السلطة. وقد أنشأت المنظمة، التي ظلت تعمل بأسلوب هيكلية إستراتيجي سري سنوات عديدة - شبكة كبيرة، ونتيجة لذلك، عززت قوتها في الجيش والشرطة والقضاء ووكالات الاستخبارات.

وقد تحولت المنظمة، التي أطلق عليها رئيس الوزراء آنذاك أردوغان اسم «هيكل الدولة الموازي»، ثم انتقلت إلى الوثائق الرسمية⁴³ بهذه الطريقة، إلى منظمة إرهابية (مسجلة رسميًا باسم FETO)⁴⁴ في غضون عامين تقريبًا، بعد قيامها بمحاولة انقلابية. وقد جاءت الخسائر الفادحة خلال محاولة الانقلاب على النحو الآتي: 62 شرطياً و6 جنود و183 مدنيًا، بإجمالي 251 شهيدًا، و2196 إصابة في 15 ساعة فقط!

من ناحية أخرى، قامت الدولة بأول رد فعل لها في غضون خمسة أيام، ابتداءً من 20 يوليو 2016، من خلال تفعيل المادة 120 من الدستور⁴⁵ التي تنظم «ظروف انتشار العنف في الحالات التي يكون فيها النظام العام مضطربًا بشكل خطير بسبب الأعمال»، أو العنف الذي يهدف إلى إلغاء النظام الديمقراطي والحقوق والحريات الأساسية»، وقد ظهر ذلك بإعلان حالة الطوارئ.

على الرغم من حالة الطوارئ التي جرى الإعلان عنها رسميًا بعد محاولة الانقلاب، فقد واجهت تركيا العديد من الأحداث غير العادية التي يمكن أن تنتج صدمات كبيرة لأي دولة في ثمانية عشر شهرًا فقط (من حزيران/ يونيو 2015 إلى كانون الثاني/ يناير 2017)⁴⁶ التي تضمنت محاولة انقلاب 15 تموز 2016 لدرجة أنه في الفترة ما بين انتخابات 7 حزيران 2015 وهجوم ملهى رينا في إسطنبول في 1 كانون الثاني 2017، جرى تنفيذ 27 هجومًا إرهابيًا كبيرًا في المراكز الحضرية الرئيسة في البلاد، ومن ذلك الهجمات الانتحارية الخطيرة. وقد لقي 511 شخصًا أرباء مصرعهم في هذه الهجمات التي نفذها حزب العمال الكردستاني وداعش وتنظيمات أخرى.⁴⁷

وتجدر الإشارة إلى أن حالة الطوارئ المعلنة بعد محاولة الانقلاب، والطريق الذي جرى اللجوء إليه نتيجة محاولة الانقلاب - جرى التعامل معهما من خلال الإحساس بتهديد البقاء للدولة وللحكومة. بطبيعة الحال، فإن القضية الأساسية والأكثر أهمية في هذا الموقف هي الإزالة الكاملة لعناصر «تنظيم فتو» من هيكل الدولة.

وقد شرح وزير العدل آنذاك كبير بوزداغ النتائج القانونية والإدارية للنضال في فترة السنة الأولى (تموز/ يوليو 2016 - كانون الثاني/ يوليو 2017) حيث كان عدد الأشخاص المحالين إلى المحكمة هو 168801 ومن بين هؤلاء، بلغ عدد الاعتقالات 50504، وكان عدد المفرج عنهم بعد الرقابة القضائية 48371، وكانت عدد أوامر القبض 869.⁴⁸

وبلغ عدد المفصولين والمطرودين من مختلف وحدات الدولة خلال هذه الفترة 142,648، وأعيد التحقيق مع 33,506 منهم.

بعبارة أخرى، جرى تنفيذ آليات قانونية وإدارية في هذه العملية، لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على المكونات الفرعية لمنظمة غولن الإرهابية، التي جرى قبولها على شكل هيكل دولة مواز في الوثائق الرسمية، في مؤسسات الدولة المختلفة، مثل الجنود والشرطة والمعلمين والأكاديميين والقضاة والمدعين العامين والخبراء والصحفيين والموظفين العموميين من مختلف الدرجات. وفي المجموع بلغت نسبة المطرودين داخل الدولة في هذه الفترة 2.94٪.⁴⁹

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك بُعد مهم آخر لهذه الفترة تعلق بمستقبل آلاف المؤسسات التابعة لمنظمة غولن أو «فتوّ» العاملة في العديد من المجالات المختلفة، إذ أعلنت وزارة التعليم عن إغلاق ما مجموعه 2274 مؤسسة تعليمية تابعة لمنظمة فتوّ خلال تلك الفترة.⁵⁰

بعد محاولة الانقلاب كان القانون الذي سنّ على أساس قانون حالة الطوارئ يحكمه مرسوم قانوني، ومن أجل فصل بعض المستويات التي جرى الخلط بينها في أثناء العملية، جرت بسرعة إزالة الفراغ النبوي الذي نشأ نتيجة محاولة الانقلاب على الإطار الدستوري والمساحة التي توفرها الشرعية الاجتماعية. ومع ذلك، من الواضح أن هناك حاجة لتطوير إستراتيجية جديدة حول أساليب سد فجوة الديمقراطية المؤسسية، التي من المحتمل أن تصبح واحدة من أكثر النقاط هشاشة في البلاد في المستقبل القريب.

بعد محاولة الانقلاب على وجه الخصوص أظهرت بعض ردود الفعل في المجتمع بسبب بعض الممارسات في العملية ضرورة إعادة النظر في أشكال بعض الإجراءات القانونية وأساليبها. إلى جانب ذلك، حاولت الحكومة اتخاذ خطوات التطبيع التي تحتاج إليها الدولة في أسرع وقت ممكن، وأنهت حالة الطوارئ بعد عامين من خلال عدم تمديدها مرة أخرى، وناشدت لجنة ذات بعد قانوني وإداري بشأن الاعتراضات وطلبات إعادة الوضع إلى سابق عهدها. فيما يتعلق بالمؤسسات والواجبات العامة الأخرى داخل الدولة: من خلال العمل النشط للجنة التحقيق في إجراءات الطوارئ، وهي الحالة الراهنة، فقد قامت ببناء عملية لإزالة المظالم التي حدثت مع مرور الوقت.

ومع ذلك، خصوصاً بالنظر إلى الخصائص الهيكلية لمنظمة غولن الإرهابية، فإن الوضع الفوضوي الذي واجهناه خلق جوّاً ضبابياً بحيث يكون منحازاً ومتلاعباً في الوقت نفسه لإصدار أحكام محددة حول حالة الديمقراطية والتصرف كما لو كانت لون الصورة أسود وأبيض فقط. هذا بالضبط ما فعلته وسائل الإعلام الغربية وبعض المنظمات غير الحكومية وبعض السياسيين الغربيين بشكل منهجي منذ الساعات الأولى لمحاولة الانقلاب.⁵¹

علاوة على ذلك، ومن المفارقات، أنه بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة كانت هناك مناقشة ضخمة وشاملة تحولت إلى تخصص فرعي أكاديمي من تلقاء نفسها، ولا تزال كيفية إعادة صياغة التوازن بين الحرية والأمن في المواقف الهجينة التي تشمل فاعلين سياسيين جدداً مسألة مهمة في النقاش وفي البعد العملي.⁵²

توقعات المستقبل

إن النقطة الأساسية الأكثر أهمية التي يجب تأكيدها هي أن «الدمقرطة» في الثقافة السياسية التركية هي التخلي عن فهم الدولة الذي يحول الفضاء العام إلى جحيم لأولئك الذين يرفضون بشكل رسمي قبل كل شيء احتياجات مواطنيها ومطالبها ولا يشبهونهم. وهذا هو بالضبط ما كان حزب العدالة والتنمية يحاول تحقيقه طوال العملية برمتها. وفي هذا السياق، تعامل الحزب مع القضية بفهم وممارسات سياسية جديدة، وكان الرئيس تورغوت أوزال أسهم بشكل كبير في فتح الباب لها في الماضي القريب، واتخذ الحزب خطوات كسر النموذج للقضاء تماماً على الفهم المذكور للدولة من ثقافتنا السياسية.

يؤدي هذا إلى تحول عقلي حول صياغة الدولة-الشعب وطبيعتها إلى جدول أعمالنا. في الواقع، تشير جميع العناوين الفرعية إلى مجالات الهوية والحقوق السياسية والحقوق الثقافية، وهي الموضوعات الرئيسية الثلاثة للنقاش في هذه الدراسة، التي لا يمكن التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، في فترة طويلة ومتعددة الأوجه.

وهذه هي الطريقة الوحيدة لإدخال إصلاحات جديدة وحقوق وحرريات جديدة في الأجندة السياسية التركية بشكل حتمي ولا رجعة فيه؛ وبهذه الطريقة، ستتطور أيضاً قوة السياسة في حل المشكلات، وسيؤدي هذا، في التحليل الأخير، إلى توسيع الطريق لتحسين الحقوق والحرريات الفردية للمواطنين.

ثانياً، إن مراجعة منهجية التفكير هي التي يجب عدّها حجر الزاوية في الموضوع. بهذا المعنى، عند شرح ظاهرة سياسية واجتماعية، يجب أن يكون الواقع هو نقطة البداية للإشارة إلى الأطر واللوائح المنهجية والمؤسسية بدلاً من التصورات والتفسيرات المجردة، وكان هذا هو بالضبط البعد من الترتيبات المؤسسية الذي حاول حزب العدالة والتنمية تحقيقه في المرحلتين الأوليين. في وقت لاحق، جرت مصادفة ظهور ردود الفعل التقليدية في الانتقال إلى المرحلة الثالثة؛ من ناحية أخرى، لم يجر توضيح لهجة الرد ومضمونه واتجاهه على هذه القضية، ومن ثم كانت هناك صعوبات نظرية وعملية في إعادة إقامة التوازن الإصلاحي الأمني.

النقطة الثالثة المتعلقة بهذا الموضوع هي الأسئلة التي تُثار حول بعض القضايا الرئيسية وكيفية الرد عليها. على سبيل المثال، من المهم مناقشة ما إذا كانت جميع هذه المعاملات القانونية والترتيبات المؤسسية تنعكس في الممارسة. بالإضافة إلى المشكلات الهيكلية، فإن حقيقة أن البيروقراطية العسكرية والمدنية لم تستسلم بعد للمواقف والعادات التقليدية التي تجعل من الصعب تنفيذ الإصلاحات كما هو مطلوب - هي جانب مهم آخر من جوانب القضية.

بعد الأحداث الأخيرة، يبدو أن التوازن بين الحرية والأمن سيستغرق وقتاً مرة أخرى. وسيكون نموذج التدخل النشط الذي يمكن أن يقصر هذا الوقت عبارة عن خطوات من شأنها تعزيز الاندماج الاجتماعي. سيكون هذا ممكناً مع الهمينة التدريجية لمقياس الحرية على نطاق واسع من خلال بعض تجديدات الخطاب والخطوات الملموسة. إن الإسقاط الأكثر فعالية لمنع المحاولات غير القانونية الكبرى التي جرت مواجهتها بعد عام 2013 والقضاء عليها - يتمثلان في إنشاء صياغة موجهة نحو الإنسان، بحيث تعمل على تهميش وعزل جميع التشكيلات أو المواقف السياسية التي تدعم الإرهاب أو تفتح مجالاً للعنف.

وفي هذا السياق، من الضروري التحضير لتطوير صكوك تستند إلى قانون حقوق الإنسان بشكل من شأنه توسيع الحريات السياسية والثقافية والاقتصادية في الفترة المقبلة. ومن أجل حماية التنوع الثقافي والسياسي ومواصلة تطوير الحقوق والحريات الأساسية في إطار المعايير الدولية - ينبغي أن تستمر الإصلاحات القضائية من دون انقطاع، كما ينبغي سدّ الفجوات القانونية بين القواعد القانونية المحلية والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

يجب استخدام جميع الصكوك القانونية التي من شأنها تعزيز السيطرة المدنية على القوات المسلحة وإلغاء وسائل التدخل العسكري وأسسها في المجال المدني - السياسي بشكل فعال. وفي هذا السياق، إن استكمال تحقيقات الانقلاب في 12 و28 شباط/ فبراير - خطوة جريئة وتقديمية على طريق الديمقراطية، بما يتماشى مع معايير سيادة القانون والمحكمة العادلة، ومن ذلك مختلف أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في الانقلاب؛ لذلك فإن معاقبة جرائم الانقلاب بكل أبعادها شرط لا غنى عنه لتأسيس الديمقراطية في تركيا و«مأسستها».

ومن أجل أن تغطي هذه العملية جميع مكونات المجتمع، من الضروري تطوير الحوار بين الجمهور والمجتمع المدني الذي تحقق إجراؤه بنجاح من قبل، في إعداد

مختلف اللوائح القانونية المتعلقة مباشرة بحقوق الإنسان، في الفترة المقبلة أيضاً، ولأنه من القضايا الحاسمة لإقامة ديمقراطية تشاركية أن تأخذ الوحدات الإدارية العامة بعين الاعتبار آراء ومقترحات المنظمات غير الحكومية.

في هذا الصدد، على الرغم من وجود اختلافات إيديولوجية وهوياتية بين التكتلات الاجتماعية والسياسية المختلفة، فإنه تجب زيادة مسار النموذج الإصلاحية وعمقه، بدءاً من اعتماد دستور جديد تماماً، بوصف ذلك شرطاً لرؤية كبيرة لإعادة التأهيل وترسيخ الاندماج الاجتماعي، وهذا مهمٌ للغاية من حيث خلق شعور بالانتماء الاجتماعي والسياسي والهوية لجميع مكونات المجتمع.

في الحقيقة، عند تقييم دساتير الجمهورية التركية الثلاثة (دساتير 1924 و 1961 و 1982) تاريخياً، يظهر أنها لم يجر وضع أي منها من قبل هيئة تأسيسية أو تشريعية منتخبة بحرية وممثلة على نطاق واسع من خلال عملية تفاوض بين الأحزاب، ومن ثم فإن نصوص تعزيز هيكل الدولة الاستبدادي والبيروقراطية والوصاية العسكرية⁵³ هي نتاج روح معادية للديمقراطية.

إن حاجة تركيا إلى دستور توافقي مدني سيعني أيضاً التخلص من ثقل الماضي غير الديمقراطي، وسيستخدم ذلك منهجية التفكير؛ بدءاً من التغيير المذكور في العقلية، وسيُسهم أيضاً في اختفاء ردود الفعل التقليدية التي يجري الكشف عنها باستمرار في مراحل التنفيذ.

الهوامش والمراجع :

1. وفقاً لهنتنغتون ، فإن موجة الديمقراطية هي مجموعة من التحولات من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي تحدث في فترة زمنية معين وتتنضم تحولات في الاتجاه المعاكس.

Bkz. sauel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, (University of Oklahoma Press, Norman: 1993), s. 15.

Huntington, The Third Wave, s. 105. 2.

Immanuel Kant, Perpetual Peace: A Philosophical Essay, (Swan Sonnenschein, Londra: 1795). 3.

Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, (Harper & Row, New York: 1942), s. 269. 4.

Fuat Keyman ve Ziya Öniş, Turkish Politics in a Changing World, (İstanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları, İstanbul:2007), s. 91. 5.

- Ziya Öniş, “Sharing Power: Türkiye’s Democratization Challenge in the Age of the AKP Hegemony”, Insight Türkiye, Cilt: 15, Sayı: 2, (2013), s. 105. .6
- Maurice Duverger, Diktatörlük Üstüne, (Dönem Yayınları, İstanbul: 1965), s. 49. .7
- “TBMM Darbe ve Muhtıraları Araştırma Komisyonu Raporu, 2012”, Hürriyet, 26 Kasım 2017. .8
- William Hale, Türkiye’de Ordu ve Siyaset, (Alfa Yayıncılık, İstanbul: 1996), s. 261 .9
- İbrahim İnal, “AK Parti Döneminde AB İlerleme Raporları Bağlamında Sivil-Asker İlişkilerinin Demokratik Dönüşümü”, International Journal of Academic Value Studies, Cilt: 3, Sayı: 8, (2017), s. 69. .10
- Uğur Burç Yıldız, “Avrupa Birliği Sürecinde Türkiye’de Sivil-Asker İlişkileri: Adalet ve Kalkınma Partisi Dönemi”, (Yayımlanmamış Doktora Tezi, Dokuz Eylül Üniversitesi, İzmir: 2010), s. 89. .11
- Ali Bayramoğlu, “Asker ve Siyaset”, Bir Zümre, Bir Parti, Türkiye’de Ordu, ed. Ahmet İnel ve Ali Bayramoğlu, (Birikim Yayınları, İstanbul: 2004), s. 109-110. .12
- القانون رقم 2945 بتاريخ 09.11.1983 بشأن مجلس الأمن القومي والأمانة العامة لمجلس “الأمن القومي” 2003 .13
- MGK, 20 Ekim 2017, http://www.mgk.gov.tr/Turkce/tarihce_4.html, (Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).
- Yıldız, “Avrupa Birliği Sürecinde Türkiye’de Sivil-Asker İlişkileri”, s. 92. .14
- Avrupa Birliği Uyum Yasa Paketleri, (AB İşleri Genel Sekreterliği, Ankara: 2007). .15
- «قانون تعديل بعض مواد دستور جمهورية تركيا، القانون رقم 5170 بتاريخ 07.05.2004» البرلمان التركي. .16
- <https://www5.tbmm.gov.tr/kanunlar/k5170.html>, (Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).
- “EMASYA Protokolü Kaldırıldı”, CNN Türk, 4 Şubat 2010. .17
- Yusuf Şevki Hakyemez, “2010 Anayasa Değişiklikleri ve Demokratik Hukuk Devleti”, Gazi Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi, Cilt: 14, Sayı: 2, (2010), s. 387-406. .18
- “Milli Güvenlik Dersi Kaldırıldı”, Aljazeera Turk, 25 Ocak 2012. .19

20. “AB Komisyonu Türkiye İlerleme Raporu”, AB Komisyonu, (2015),
https://www.ab.gov.tr/files/5%20Ekim/2015_ilerleme_raporu_tr.pdf,
(Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).
21. Mert Hüseyin Akgün, “15 Temmuz ve TSK’nın Sivil Kontrolünde Tarihi Dönüşüm”, 15 Temmuz Sonrası Türkiye, ed. Burhanettin Duran ve Cem Duran Uzun, (SETA Yayınları, İstanbul: 2022), s. 152.
22. Akgün, “15 Temmuz ve TSK’nın Sivil Kontrolünde Tarihi Dönüşüm”, s. 157-158.
23. Akgün, “15 Temmuz ve TSK’nın Sivil Kontrolünde Tarihi Dönüşüm”, s. 163-164.
24. William Hale ve Ergun Özbudun, Türkiye’de İslamcılık, Demokrasi ve Liberalizm: AKP Olayı, (Doğan Kitap Yayıncılık, İstanbul: 2010), s. 141.
25. “AB Komisyonu Türkiye İlerleme Raporu”, AB Komisyonu, (2003),
https://www.ab.gov.tr/files/AB_Iliskileri/Tur_En_Realitons/Progress/Turkiye_Progress_Report_2003.pdf, (Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).
26. “Siyasi Reformlar-1”, AB Bakanlığı, (2012), http://www.abgs.gov.tr/files/rehber/04_rehber.pdf, (Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).
27. قانون إلغاء عقوبة الإعدام وتعديل بعض القوانين، « الجريدة الرسمية، 14 يوليو / تموز 2004»
<http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2004/07/20040721.htm#1>, (Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).
28. “AB Komisyonu Türkiye İlerleme Raporu”, AB Komisyonu, 6 Ekim 2004,
https://www.ab.gov.tr/files/AB_Iliskileri/Tur_En_Realitons/Progress/Turkiye_Progress_Report_2004.pdf, (Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).
29. الجريدة الرسمية 5 كانون الأول “اللائحة المتعلقة بتعلم مختلف اللغات واللهجات التي يستخدمها المواطنون الأتراك تقليدياً في حياتهم اليومية” / ديسمبر 2003.
<http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2003/12/20031205.htm#4>, (Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).
30. “اللائحة المتعلقة بالبحث الإذاعي والتلفزيوني بلغات ولهجات مختلفة يستخدمها المواطنون الأتراك تقليدياً في حياتهم اليومية” الجريدة الرسمية، 13 تشرين الثاني / نوفمبر 2009
<http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2009/11/20091113-13.htm>, (Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).
31. البرلمان التركي، (2004). “قانون العقوبات التركي، القانون رقم 5237 بتاريخ 26.09.2004”
<https://www.tbmm.gov.tr/kanunlar/k5237.html>, (Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).

32. Şerafettin Gökalp, “Yeni Dernekler Kanunu”, TBB Dergisi, Sayı: 58, (2005), s. 209-214.
33. “İskan Kanununda Değişiklik”, Avrupa Birliği Bakanlığı, (2006), https://www.ab.gov.tr/_39614.html, (Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).
34. “TRT’nin Kürtçe Kanalı TRT6 Yayına Başladı”, Hürriyet, 1 Ocak 2009.
35. البرلمان التركي، (2007). “قانون تعديل بعض مواد دستور جمهورية تركيا، القانون رقم 5678 بتاريخ 2007/5/31” <https://www.tbmm.gov.tr/kanunlar/k5678.html>, (Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).
36. “Demokratikleşme Paketi”, Başbakanlık Kamu Düzeni ve Güvenliği Müsteşarlığı, (2013), <http://www.kdgm.gov.tr/snetix/solutions/KDGM/resources/uploads/files/kitabcik.pdf>, (Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).
37. للاطلاع على الملاحظات الكاملة لورشة العمل العلوية (2009) انظر: <http://www.farukcelik.com.tr/images/editor/1.pdf>
- بالإضافة إلى ذلك، للحصول على تحليل مفصل لوجهة نظر حزب العدالة والتنمية حول الحقوق والمطالب الأساسية للعلويين وما تم القيام به خلال هذه الفترة، انظر:
- Talha Köse, “The AKP and the ‘Alevi Opening’: Understanding the Dynamics of the Rapprochement”, Insight Turkey, Cilt: 10, Sayı: 2, (2010), s. 143164-.
38. “AK Parti’nin ‘Cemevleri’ Teklifi TBMM’ye Sunuldu”, TRT Haber, 20 Ekim 2022.
39. “حزمة الديمقراطية”
40. “Kobani’den Kaçanlar Sınرا Akın Etti”, Habertürk, 20 Eylül 2014; “Kobanililer için Suruç’ta Çadır Kent”, Sputnik Türkiye, 26 Aralık 2014; “Kobani’den Kaçanlara Çadır Kent”, Onedio, 21 Eylül 2014, <https://onedio.com/haber/kobani-den-kacanlara-cadir-kent-371867>, (Erişim tarihi: 20 Temmuz 2022).
41. Aziz Aslan, “6-7 Ekim Olayları’nın 7. Yılı”, Anadolu Ajansı, 4 Ekim 2021.
42. تمت قراءة دخول حزب الشعب الديمقراطي إلى البرلمان بنسبة عالية نسبياً من الأصوات في انتخابات 7 يونيو 2015 كفرصة لبعض الشرائح الاجتماعية والسياسية لتهميش حزب العمال الكردستاني تلقائياً كفرصة لنشر سياسة سلمية وتعددية، لكن النتيجة لم تكن كذلك، طوال هذه العملية، لم يميز حزب الشعب الديمقراطي بوضوح بينه وبين حزب العمال الكردستاني، وهو ما تتطلبه السياسة الديمقراطية السلمية بشكل صارم، وحتى مختلف الجهات الفاعلة المؤثرة، وخاصة الرئيسين المشاركين للحزب، صلاح الدين دميرتاش وفيغن يوكسداغ، أثناء وبعد عملية كوباني، لم تمتنع عن اللجوء إلى العنف وإقامة اتصال مباشر مع التشكيلات المدعومة من الإرهاب. وهذا يخلق وضعاً لا يزال هشاً ومتناقضاً للسياسة الديمقراطية.

43. أولاً، في يناير 2015، تم ادراج الاسم الرسمي لهيكل الدولة الموازية في الكتاب الأحمر باعتباره تهديداً لوثيقة سياسة الأمن القومي. للاطلاع:

“Ve Paralel Yapı Kırmızı Kitapta”, Sabah, 2 Ocak 2015; “Paralel Yapı’ya Çifte Kırmızı”, Hürriyet, 1 Mayıs 2015.

44. تم تسجيل عبارة "منظمة فتح الله الإرهابية / هيكل الدولة الموازي" لأول مرة كمنظمة إرهابية مسلحة بقرار من المحكمة في قضية أرغينكون في أرزينجان في 16 يونيو 2016. للاطلاع:

“FETÖ/PDY Silahlı Terör Örgütü Olarak Tescillendi”, TRT Haber, 14 Temmuz 2016;

أيضاً أمر آخر مثير للتفكير هو انه قبل شهر واحد فقط من محاولة الانقلاب في 15 يوليو (16 يونيو 2016)؛ فضت المحكمة في تركيا بأن منظمة غولن الإرهابية هي منظمة إرهابية مسلحة، يكشف هذا الوضع عن عواقب وخيمة من حيث البطء وعدم وجود رد فعل قانوني في البلاد، وبطبيعة الحال، فإن حقيقة أن النظام القانوني قد أصيب بالشلل على مر السنين تحت هيمنة هذه المنظمة تقف على جانب واحد.

45. ، “قرار مجلس الوزراء بشأن إعلان حالة الطوارئ في البلاد، تاريخ 20 يوليو 2016 والمرقم 9064/2016»، الجريدة الرسمية، العدد 29777، 21 يوليو 2016.

46. على سبيل المثال ومن أجل الحصول على فكرة واضحة، استمرت حالة الطوارئ التي أعلنتها فرنسا بعد الهجوم الإرهابي في باريس في تاريخ 13 نوفمبر 2015 ثلاثة وعشرين شهراً وأسفرت عن النتائج التالية: تمت مصادرة 4469 عنواناً، ومحاكمة 25000 شخص ، وإغلاق 19 مكاناً للعبادة وإعلان 75 منطقة مناطق أمنية. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت الصلاحيات والقيود التي تفرضها حالة الطوارئ في قانون مكافحة الإرهاب الجديد. ووفقاً لهذه اللائحة الجديدة، تم نقل العديد من صلاحيات السلطات القضائية إلى المحافظين، وتم منح العديد من التدابير الأمنية مثل مصادرات العناوين وعمليات التفتيش وإعلانات المناطق الأمنية والإقامة الجبرية، والتي تعد من بين طلبات حالة الطوارئ، إلى سلطة المحافظين. كما منحت المحافظات سلطة إغلاق أماكن العبادة، بما في ذلك المساجد. واعتبرت جميع أنواع "الكتابات" و "الخطب" و "الأفكار والنظريات" التي من شأنها دعم الإرهاب أو نشره كأسباب لإغلاق أماكن العبادة. للاطلاع:

“Fransa OHAL Bilançosunu Açıkladı”, Anadolu Ajansı, 3 Kasım 2017; “Fransa’da OHAL Kalktı”, Euronews Türkçe, 1 Kasım 2017.

47. في عام 2015: ديار بكر في 5 يونيو ، شانلي أورفا-سروج في 20 يوليو ، أنقرة في 10 أكتوبر ؛ في عام 2016: اسطنبول - السلطان أحمد

في 12 يناير ، ديار بكر جنار في 13 يناير ، أنقرة في 17 فبراير ، أنقرة - كيزيلا في 13 مارس ، اسطنبول - تقسيم في 19 مارس ، بورصة في 26 أبريل ، 1 مايو غازي عنتاب في 12 مايو ، ديار بكر - صور في 12 مايو ، اسطنبول-فيزنيسيلر في 7 يونيو ، ماردين-ميديات في 8 يونيو ، مطار اسطنبول أتاتورك الدولي في 28 يونيو ، ديار بكر سور في 10 أغسطس ، ماردين كيزيلتيب ، ديار بكر في 15 أغسطس ، إيلازيغ في 18 أغسطس ، غازي عنتاب -شاهين بيه في 20 أغسطس ، شرناق-جزيرة في 26 أغسطس ، حكاري شمدنلي في 9 أكتوبر ، ديار بكر باغلار في 4 نوفمبر ، 11 نوفمبر في ماردين ديريك في 24 نوفمبر ، أضنة في 24 نوفمبر ، ملعب اسطنبول بشيكتاش فودافون بارك في ديسمبر 10 ، قيصري في 17 ديسمبر ، ملهى ليلى اسطنبول-أورتاكو رينا في 31 ديسمبر.

48. “15 Temmuz’dan Sonraki Gözaltı ve Tutuklu Sayısı”, Vatan, 7 Temmuz 2017.

“Sayılarla Kamuda FETÖ Mücadelesi”, Milliyet, 15 Temmuz 2017 .49

وبينما كانت أرقام العام الأول على هذا النحو، فقد تم فصل ما مجموعه 125،678 موظفًا حكوميًا خلال حالة الطوارئ التي استمرت لمدة عامين في المجموع. من أجل فحص المعاملات التي تمت في هذه العملية، تم إنشاء لجنة التحقيق في إجراءات الطوارئ؛ وحتى الآن، تم تقديم 126،783 طلبًا إلى الهيئة، وتم قبول 16،060 طلبًا، بينما تم رفض 104،643 طلبًا. للاطلاع:

Bkz. “Kamuda FETÖ Temizliği”, TRT Haber, 15 Temmuz 2022.

“MEB FETÖ Bilançosunu Açıkladı”, Timetürk, 7 Kasım 2017. .50

.51 وبهذا المعنى، سيتم التساؤل عما إذا كانت ردود أفعال الإعلام والسياسيين الغربيين تستند حقًا إلى «حساسية ديمقراطية» أو تلاعب متحيز وخبث في التصور، للحصول على معلومات مفصلة حول هذا الموضوع:

15 Temmuz Darbe Girişimi ve Batı Medyası, ed. İsmail Numan Telci, İbrahim Efe, Tuncay Kardeş ve İsmail Çağlar, (SETA Rapor, İstanbul: 2017); Sabiha S. Gündoğar ve Ayşe Yırcalı, “Batı ‘Darbe’ Testini Geçemedi”, Aljazeera Turk, 22 Temmuz 2016.

.52 حول هذا الموضوع، تتم مناقشة كيفية إعادة بناء التوازن بين الحرية والأمن كمجال أكاديمي منفصل في إطار العلوم السياسية، خاصة في الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر، على المستوى الأكاديمي. من ناحية أخرى، تناقش أوروبا هذا الأمر في الوحدات الأكاديمية والجامعات نتيجة لبعض التهديدات الموجهة ضدها، خاصة من خلال داعش. ومع ذلك، فإن مسألة كيفية تنفيذ النضال السياسي مع منظمة دينية مثل منظمة غولن الإرهابية التي يمكنها بناء وتقوية نفسها بخصائص مختلفة ومعقدة وصعبة للغاية، وستكون موضوعًا ذا أولوية يجب دراسته على المستوى الأكاديمي في تركيا من الآن فصاعدًا. ومع ذلك، في تركيا، لم يكن من الممكن حتى الآن التعامل مع القضية من وجهة النظر هذه، والتحرر من ظل الاحتياطات والحسابات الأيديولوجية السياسية، وطرح مناقشات معمقة تمكن من الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي. للاطلاع على بعض المناقشات الأكاديمية حول هذه القضية في الغرب، انظر:

Ron Wyden, Carol Guthrie, John Dickas ve Alexander Perkins, “Law and Policy Efforts to Balance Security, Privacy and Civil Liberties in Post 9/11/ America”, Stanford Law and Policy Review, Sayı: 17, (2006), s. 331352-; Christopher P. Banks, “Security and Freedom After September 11”, Public Integrity, Cilt: 13, Sayı: 1, (2010), s. 524-; Didier Bigo, R. B. J. Walker ve Sergio Carrera, Europe’s 21st Century Challenge: Delivering Liberty, (Routledge, Londra: 2016); Harold D. Lasswell, National Security and Individual Freedom, (McGraw Hill, Londra: 1950); Zsuzsa Ferge, “Freedom and Security”, International Review of Comparative Public Policy, Cilt: 7, Sayı: 1, (1996), s. 1941-.

Ergun Özbudun, “Türkiye’s Search for a New Constitution”, Insight Türkiye, .53 Cilt: 14, Sayı: 1, (2012), s. 39-50.